نحو بناء قوة اقتصادية فلاحية تنافسية كشرط ضروري و أساس لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر

د. جنان أحمد

كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس

djeneneahmed@yahoo.fr

د. بودواية محمد

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر 03

mboudouaya79@gmail.com

Résumé

Durant la période 2001-2014 et pour soutenir la croissance économique en Algérie et réaliser des taux élevés de cette croissance, les pouvoirs publics ont appliqués une politique économique inspiré de la théorie keynésienne et les théories de la croissance endogènes à travers des programmes de soutien de la relance et la croissance économique, mais cette application n'a pas conduit à soutenir la croissance économique et concrétiser une croissance économique durable, tandis que les résultats dans le domaine de soutien et renforcement de la production de richesse étaient faibles et décevants.

Pour réaliser la croissance économique durable en Algérie, il s'agit de travailler au niveau de l'offre global et non pas au niveau de la demande globale, cela exige la construction d'une approche Algérienne authentique et la concrétisation des facteurs clés communs de réalisation de cette croissance économique durable, mais le plus important de ces facteurs c'est le facteur construction d'une nouvelle économie compétitive productive de la richesse et de la valeur ajoutée dans le régime de l'économie de marché, sa base et sa plate-forme

de construction réside dans la construction d'une force agricole compétitive productive de la richesse, ce document vise à clarifier le rôle et la manière de construction d'une force économique agricole compétitive comme condition nécessaire et base de la réalisation de la croissance économique durable en Algérie.

Mots clés: la croissance économique durable, force économique agricole compétitive, économies d'échelle, les facteurs de production, le produit national brut.

الملخص:

خلال الفترة 2001-2014 و لأجل دعم النمو الاقتصادي في الجزائر و تحقيق معدلات عالية له قامت السلطات العمومية بتطبيق سياسة اقتصادية مستلهمة من النظرية الكينيزية و من نظريات النمو الداخلي بواسطة برامج دعم الإنعاش و النمو الاقتصادي، غير أن تطبيق هذه السياسة لم يؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي و تحقيق النمو الاقتصادي المستديم، و قد كانت النتائج في مجال دعم و تعزيز إنتاج الثروة ضعيفة و مخيبة.

لأجل تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، فإن الأمر يقتضي العمل بجانب العرض الكلي و ليس بجانب الطلب الكلي، و يشترط ذلك بناء مقاربة جزائرية أصيلة و تجسيد العوامل المفتاحية المشتركة لتحقيق هذا النمو الاقتصادي المستديم، و من أهم هذه العوامل هناك العامل المتمثل في بناء اقتصاد جديد تنافسي منتج للثروة و للقيمة المضافة في إطار نظام اقتصاد السوق يكون أساسه و أرضية بناءه قوة فلاحية تنافسية منتجة للثروة، و هذه الدراسة تهدف إلى توضيح دور و كيفية بناء قوة اقتصادية فلاحية تنافسية كشرط ضروري و أساس لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي المستديم، قوة اقتصادية فلاحية تنافسية، اقتصاديات الحجم، عوامل الإنتاج الناتج الداخلي الخام.

1-المقدمة:

حسب الدراسة المنجزة من طرف البنك العالمي في سنة 2008 حول موضوع النمو الاقتصادي، فقد تمكن ثلاثة عشرة (13) بلدا من تحقيق النمو الاقتصادي المستديم نتيجة لتمكنها من تجسيد عوامل النجاح المفتاحية المشتركة لتحقيقه، و من بين أهم هذه العوامل هناك عامل بناء اقتصاد وطني تنافسي منتج للثروة هو اقتصاد السوق و بناء قوة اقتصادية فلاحية تنافسية تكون أرضية و أساس بناء هذا الاقتصاد الوطني التنافسي.

إن السياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر منذ سنة 2001 المستهدفة دعم النمو الاقتصادي لم تأخذ في الاعتبار تجسيد عامل النجاح المفتاحي المشترك المتمثل في بناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية و بناء قوة فلاحية تنافسية تكون أساس و أرضية بناء هذه القوة الاقتصادية الوطنية التنافسية، و بالنتيجة لم يتمكن القطاع الفلاحي من تحقيق أهدافه المعلنة كالاكتفاء الذاتي، الأمن الغذائي للبلاد و لعب دور قاطرة قيادة النمو الاقتصادي و في حقيقة الأمر، يبقى هذا

القطاع دوما عاجزا عن بلوغ الأهداف الكبرى و الطموحات المشروعة للجزائريين نتيجة لعدم الاعتماد على العلم و العقل من أجل إيجاد حلول علمية لرفع القيمة المضافة الفلاحية المنتجة.

2 – إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية البحث في الإجابة عن السؤال الجوهري التالي، لأجل تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر هل يقتضي الأمر أولا بناء قوة اقتصادية فلاحية تنافسية التي يجب أن تكون أرضية و أساس بناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية منتجة للثروة ؟، ثم كيف يمكن تحقيق ذلك في الوضعية الجزائرية الحالية ؟

و لتحليل هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

– ما هو مفهوم هذا النمو الاقتصادي المستديم، و ما هي خصائص اقتصاداته ؟

– ما هي نتائج تطبيق سياسة دعم الإنعاش و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2014، وهل مكن تطبيقها من تحقيق النمو الاقتصادي المستديم ؟

– كيف كان أداء القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2001–2014، و هل تمكن من تحقيق أهدافه و لعب دور قاطرة قيادة النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

– كيف يمكن بناء قوة اقتصادية فلاحية وطنية تنافسية منتجة للثروة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستديم ؟

3 – فرضيات الدراسة:

– ستؤدي سياسة دعم الإنعاش و النمو الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001–2014 إلى دعم و تعزيز النمو الاقتصادي و تحقيق معدلات عالية له.

– ستؤدي السياسة الاقتصادية المطبقة على القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2001–2014 إلى التحليق بهذا القطاع و جعله القاطرة التي تقود النمو الاقتصادي في الجزائر.

– لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر إلا من خلال بناء قوة اقتصادية فلاحية تنافسية تكون أرضية و أساس بناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية منتجة للثروة.

4 – أهمية الدراسة:

تعتبر الدراسة ذات أهمية بالغة بالنظر إلى أن جميع السياسات المطبقة في الجزائر منذ سنة 2001 لأجل تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي قد باءت كلها بالفشل، و لم تصل إلى أية نتيجة مشجعة نظرا لغياب مقاربة جزائرية أصيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم و الاعتماد فقط على نظريات اقتصادية لا تجد أساسها النظري و فرضياتها في الواقع الجزائري، و إهمال ما للقطاع الفلاحي من دور جوهري و محوري في بناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية منتجة للثروة و

للقيمة المضافة و عدم جعله أساس و أرضية بناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية،و تتجلى أهمية هذه الدراسة في أنها تتضمن رسم مقاربة جديدة غير مسبوقة لبناء قوة فلاحية تنافسية في الجزائر.

5 – أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

– فهم النمو الاقتصادي المستديم و خصائص اقتصاداته.

– دراسة آثر و جدوى تطبيق برامج دعم الإنعاش و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2014.

– دراسة أداء القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2001–2014 و دوره في دعم إنتاج الثروة الوطنية.

– رسم مقاربة لبناء قوة اقتصادية فلاحية تنافسية منتجة للثروة تكون أرضية و أساس بناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي المستديم.

6 – منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظاهرة المدروسة تعبيرا كميا و كيفيا من أجل تفسيرها و الوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في فهم و تشخيص الإشكالية و فهم أسبابها.

7 – خطة الدراسة:

لأجل الإجابة على إشكالية البحث فقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور، حيث تناولنا في المحور الأول مفهوم النمو الاقتصادي المستديم، و في المحور الثاني قمنا بدراسة ضعف معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر خلال الفترة 2001–2014، أما في المحور الثالث فقد درسنا ضعف أداء القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2001–2014، و في المحور الرابع قمنا برسم مقاربة لبناء قوة اقتصادية فلاحية وطنية تنافسية منتجة للثروة لأجل تحقيق النمو الاقتصادي المستديم.

أولا– مفهوم النمو الاقتصادي المستديم:

يعتبر تقرير النمو الاقتصادي الذي قامت بإعداده في شهر يونيو 2008 لجنة النمو و التنمية التابعة للبنك العالمي تحت عنوان " استراتيجيات دعم النمو المستديم و التنمية المتضامنة " من بين أهم و أبرز و أحدث التقارير التي تناولت بشكل جد واضح دراسة النمو الاقتصادي المستديم من حيث تعريفه، خصائصه، سياسات واستراتيجيات تحقيقه و نتائجه.

1– تعريف النمو الاقتصادي المستديم:

عرفت لجنة النمو و التنمية للبنك العالمي النمو الاقتصادي المستديم بأنه: " المعدل السنوي لنمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي الذي يبلغ أو يفوق 07 بالمائة لمدة ربع قرن أو أكثر "، و لاحظت أن مثل هذه المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي تؤهل الاقتصاديات التي حققت هذا النمو مضاعفة حجم اقتصادها تقريبا في كل عقد من الزمن، و حسب الدراسة المعدة من طرف هذه اللجنة يوجد ثلاثة عشرة (13) اقتصادا حقق بالفعل هذا النمو الاقتصادي المستديم، و هذا كما يوضحه الجدول أسفله.1

جدول رقم (01): البلدان التي نجحت في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستديم خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1950 إلى سنة 2005.

البلد	فترة النمو الاقتصادي القوي **	الناتج الداخلي للفرد في البداية في سنة 2005 ***	
بوتسوانا	2005-1960	210	3800
البرازيل	1980-1950	960	4000
الصين	2005-1961	105	1400
كوريا الجنوبية	2001-1960	1100	13200
هونغ كونغ التابعة للصين	1997-1960	3100	29900
أندونيسيا	1997-1966	200	900
اليابان *	1983-1950	3500	39600
ماليزيا	1997-1967	790	4400
مالطا *	1994-1963	1100	9600
عمان	1999-1960	950	9000
سنغافورة	2002-1967	2200	25400
طايوان التابعة للصين	2002-1965	1500	16400

تايلاندا	1960-1997	330	2400

Source : Rapport sur la croissance « Stratégies à l'appui d'une croissance Durable et d'un développement Solidaire », Editions ESKA, Banque Mondiale, juin 2008, p 25.

* البلدان التي بلغت الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد للذي هو لدى البلدان المصنعة.

** الفترة التي من خلالها كان نمو الناتج الداخلي الخام يساوي 07 بالمائة سنويا أو أكثر.

*** بالدولار الأمريكي حسب سنة الأساس 2000.

هناك من رأى أن الحالات المذكورة أعلاه في الجدول عبارة عن وقائع يصعب تفسيرها و لا يمكن تكرارها، إلا أن الواقع يبين احتمال انضمام اقتصاديات أخرى إلى هذه الحالات في المستقبل القريب، فعندما نمت اليابان على وتيرة النمو الاقتصادي المستديم رأى البعض بأنها حالة خاصة مدفوعة برغبة اليابان في استعادة عافيتها بعد الحرب العالمية الثانية، و عندما لحقت بها كل من هونغ كونغ التابعة للصين، طايوان التابعة للصين، سنغافورة و كوريا الجنوبية تم اعتبارها بلدان صغيرة الحجم، و عندما تفوقت الصين إلى جانب بلدان أخرى من إفريقيا و أمريكا اللاتينية و الشرق الأوسط و أوروبا الناشئة، فقد تم التأكد على أن كل الاقتصاديات بإمكانها تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في المدى الطويل، إلا أن الأمر يتطلب تشخيص و تجسيد عوامل النجاح المفتاحية المشتركة لهذه البلدان باعتبارها نماذج يمكن محاكاتها.

2- خصائص اقتصاديات النمو المستديم:

تتباين اقتصاديات النمو المستديم من حيث خصائصها و مميزاتها و التي يمكن الاستفادة من مسارات نموها باعتبار أن هذه الحالات قابلة للمحاكاة في دول أخرى و هو ما سلكه صانعوا السياسات الاقتصادية في هذه البلدان حتى حققوا معدلات مستديمة للنمو الاقتصادي، و من هذه الخصائص:2

- يتميز النمو الاقتصادي المستديم بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و استمرارها لمدة زمنية أطول تفوق العقدين من الزمن.

- تدل هذه الحالات على إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي المستديم و احتمال تكرارها في العديد من الاقتصاديات في المستقبل، فتحقيق النمو الاقتصادي المستديم ليس أمرا مستحيلا و إنما يتطلب الأمر البحث عن الاستراتيجيات التي تمكن من تحقيقه.

– لا يتحقق النمو الاقتصادي المستديم تلقائيا لأنه يتطلب التزام طويل الأجل من جانب صانعي السياسات الاقتصادية و من القيادات السياسية بحيث يتم متابعة هذا الالتزام بشكل دائم و بأسلوب تفكير علمي و عملي يتسم بالمرونة.

– إن تحقيق النمو الاقتصادي المستديم ليس أمرا سهلا، فلو كان الأمر كذلك لكانت حالات النجاح كثيرة، فتسعى بعض الاقتصاديات من أجل الانطلاق في النمو و البعض الآخر يخفق في ذلك.

– إن النمو الاقتصادي المستديم ليس غاية في حد ذاته و لكنه يساعد على تحقيق أهداف أخرى مهمة للأفراد و المجتمع كإتاحة فرص العمل، زيادة الدخول و المساهمة في توفير الخدمات العامة كالتعليم و الصحة، كما يمكن للاقتصاديات التي تحقق النمو الاقتصادي المستديم أن تخفض من حدة الفقر حتى مع زيادة التفاوت بين الدخول و انعدام المساواة، فالنمو الاقتصادي المستديم ينقل الفقراء خارج دائرة الفقر.

– يعتبر هدف النمو الاقتصادي المستديم من أولويات الأهداف عند وضع السياسات الاقتصادية باعتباره معينا على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فهو شرط ضروري و إن كان غير كاف لتحقيق التنمية الاقتصادية.

– هناك علاقة بين تحقيق النمو الاقتصادي المستديم و بناء الحضارة، فأغلب البلدان التي هي بصدد بناء الحضارة الإنسانية و الارتقاء في مدارجها هي التي حققت أو هي بصدد تحقيق النمو الاقتصادي المستديم.

ثانيا – ضعف معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر خلال الفترة 2001–2014:

بعد أن كانت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر سلبية و ضعيفة خلال تسعينيات القرن الماضي، و لأجل دعم النمو الاقتصادي و تحقيق معدلات عالية له، قامت السلطات العمومية في الجزائر في ظل الوفرة المالية الاستثنائية خلال الفترة 2001–2014 بتطبيق سياسة اقتصادية تتمثل في برامج دعم الإنعاش و النمو الاقتصادي المستلهمة من النظرية الكينيزية و من نظريات النمو الداخلي، غير أن تطبيق هذه البرامج لم يؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة و المرجوة و كانت النتائج محتشمة كما توضحه المعطيات الإحصائية أسفله.

جدول رقم (02): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالنسبة المئوية خلال الفترة 2001–2004.

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)	2,1	4,1	6,8	5,2

Source : http://www.ons.dz/-comptes économiques.html, page consulté le 13.08.2015.

جدول رقم (03): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي و معدل نمو الناتج الداخلي الخام لقطاع المحروقات، و معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بالنسبة المئوية خلال الفترة 2005-2009.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	5,1	2,0	3,0	2,4	2,4
معدل نمو الناتج الداخلي الخام لقطاع المحروقات (%)	5,8	- 2,5	- 0,9	- 2,3	6
معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (%)	4,7	5,6	6,3	6,1	9,3

Source : banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie, répartition sectoriel de la croissance du PIB réel, 2009, p 203.

جدول رقم (04): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي و معدل نمو الناتج الداخلي الخام لقطاع المحروقات و معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بالنسبة المئوية خلال الفترة 2010-2014.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	3,3	2,4	2,5	3,3	3,4
معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (%)	5,9	5,3	05	4,8	4,6
معدل نمو الناتج الداخلي الخام لقطاع المحروقات (%)	- 03	- 3,3	- 3,4	- 3,9	- 06

Source :http://www.dgpp-mf.gov/index.php/retrospective, page consulté le 24.09.2015.

من خلال الجداول الثلاثة أعلاه الممثلة لتطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة هي جد متواضعة و ضعيفة، و أثناء هذه الفترة لم تتمكن الجزائر من تحقيق نمو اقتصادي مستديم يتجاوز معدله 07 بالمائة، و يعود سبب ذلك إلى عدم جدوى سياسة دعم الطلب الكلي المطبقة لدعم إنتاج الثروة في الجزائر.

ثالثا- ضعف أداء القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

لقد عرف القطاع الفلاحي في الجزائر منذ سنة 1987 في إطار الانتقال نحو اقتصاد السوق العديد من الإصلاحات انتهت بانسحاب الدولة من تسييره المباشر و قد كان الشعارين المرفوعين في المجال السياسي استهداف تحقيق الاكتفاء الذاتي (*) و تحسين الأمن الغذائي للبلاد (**)، غير أن هذين الشعارين بالذات يبقيان بدون تجسيد، حيث لم يتم وضع حد للتبعية الغذائية للجزائر نحو الخارج، و حتى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي تم إطلاقه في سنة 2000 لم يستجب إيجابيا و كليا لمسألة الأمن الغذائي للجزائريين على المدى الطويل،3 كما أن سياسة التجديد الفلاحي و الريفي التي تم إطلاقها ببسكرة في فبراير سنة 2009 لم تستجب للطموحات المرجوة المتمثلة في جعل الفلاحة الجزائرية المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي (***)، و قد ارتفعت الفاتورة الغذائية بشكل مطرد و مستمر مع مرور الزمن خلال نفس الفترة كما يوضحه الشكل أسفله.

شكل رقم 01 : تطور الصادرات و الواردات الفلاحية الجزائرية بمليون الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001-2014.

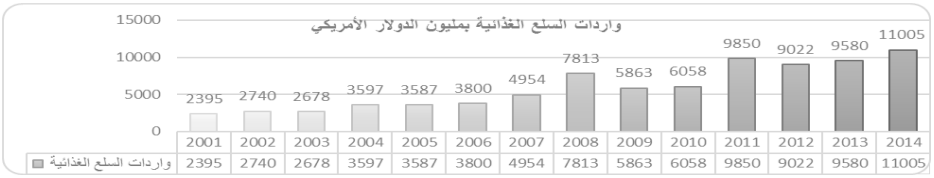

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على معطيات إحصائية مأخوذة من موقع الإنترنيت لوزارة المالية:بتاريخ 22-03-2015

يمثل الشكل أعلاه تطور قيمة واردات السلع الغذائية نحو الجزائر بمليون الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001-2014، و نلاحظ ارتفاع واردات هذه السلع بصفة طردية و مستمرة مع مرور الزمن حيث انتقلت من 2,39 مليار دولار في سنة 2001 لتبلغ أكثر من 11 مليار دولار في سنة 2014 و هو دليل على ضعف أداء القطاع الفلاحي و عدم جدوى و فعالية السياسات المطبقة على هذا القطاع و فشلها في تحقيق الأهداف المرجوة،وهذا الفشل يبرره أيضا العجز المتفاقم في الميزان التجاري الفلاحي خلال الفترة 2001-2014 كما يوضحه الشكل أسفله.

شكل رقم 02 : تطور الميزان التجاري الفلاحي بمليون الدينار الجزائري خلال الفترة 2001-2014.

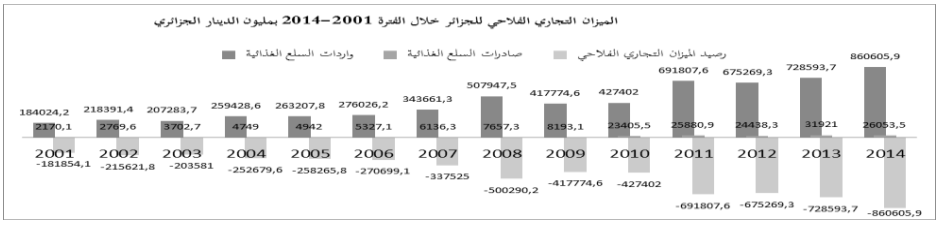

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات الإحصائية المأخوذة من موقع الإنترنيت لوزارة المالية بتاريخ 22-03-2015

يمثل الشكل أعلاه تطور الميزان التجاري الفلاحي للجزائر بمليون الدينار الجزائري خلال الفترة 2001-2014 و يبين لنا بصورة واضحة العجز المزمن و المتفاقم لهذا الميزان حيث ينزل رصيده نحو الأسفل بشكل مستمر انطلاقا من سنة 2001 بالنظر إلى الزيادة الكبيرة و المستمرة في واردات السلع الغذائية نحو الجزائر مقابل صادرات سلع غذائية جد ضعيفة و هامشية و التي لا تمثل شيئا تقريبا. و بالتالي فالجزائر هي غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء و كذا الأمن الغذائي اللذان يبقيان شعارين بدون تجسيد، و الفلاحة في الجزائر لا تساهم بقوة في إنتاج الثروة الوطنية و في دعم باقي قطاعات الاقتصاد الوطني في إنتاج الثروة لأجل تحقيق النمو الاقتصادي المستديم.

لقد اعتمد المجهود المبذول في القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 بالأخص على الوفرة المالية الهامة المخصصة له ضمن برامج دعم الإنعاش و النمو الاقتصادي، و بالمقابل من ذلك، فقد كانت النتائج المحققة محتشمة و ليست بحجم الأموال الهامة المرصودة لهذا القطاع الفلاحي و الآمال المرجوة، و يعود سبب ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم وجود استراتيجية قطاعية حقيقية خاصة بالقطاع الفلاحي تكون أهدافها النهائية محددة كميا بدقة جد متناهية و بوضوح في إطار المقاربة الجزائرية الأصيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم الذي يتجاوز معدله 07 بالمائة سنويا لأكثر من ربع قرن و في إطار استراتيجية للتنمية الوطنية.

رابعا – ضرورة بناء قوة اقتصادية فلاحية وطنية تنافسية منتجة للثروة لأجل تحقيق النمو الاقتصادي المستديم:

إن النمو الاقتصادي المستديم الذي تمكنت من تحقيقه البلدان الثلاثة عشر (13) حسب دراسة البنك العالمي لسنة 2008 يقتضي العمل في إطار العرض الكلي و بناء مقاربة أصيلة لتحقيق هذا النمو الاقتصادي المستديم، و هذه المقاربة هي ليست مقاربة موحدة لجميع البلدان بل تختلف من بلد لأخر تبعا لخصوصيات كل بلد، و تتضمن هذه المقاربة عوامل نجاح مفتاحية مشتركة بين البلدان التي حققت النمو الاقتصادي المستديم، و من بين أهم تلك العوامل هناك عامل النجاح المفتاحي المتمثل في بناء قوة اقتصادية تنافسية تعتمد على نظام اقتصاد السوق و التي يكون أساس بناءها قوة فلاحية تنافسية، إذ أنه لا يمكن بناء قوة اقتصادية تنافسية في ظل عدم وجود أساس البناء الاقتصادي المتمثل في بناء قوة فلاحية تنافسية.

إذن، فشرط تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر يقتضي أولا بناء مقاربة جزائرية أصيلة لتحقيق هذا النمو الاقتصادي المستديم و تجسيد عوامل النجاح المفتاحية المشتركة، و منها عامل النجاح المفتاحي المشترك المتمثل في بناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية أساسها و أرضيتها هي القوة الاقتصادية الفلاحية التنافسية،ومعنى ذلك، أنه من أجل جعل من

الفلاحة الجزائرية المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي في الجزائر و المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد و تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، فإنه يتوجب بناء قوة اقتصادية فلاحية وطنية تنافسية منتجة للثروة و يجب بناء استراتيجية قطاعية جديدة للقطاع الفلاحي في الجزائر تأخذ في الحسبان عناصر البناء وعوامل النجاح التالية:

1- تحديد الاتجاه و تصور و رسم طموح و هدف كبير للقطاع الفلاحي بالجزائر:

إن جميع البلدان التي قامت ببناء قوتها الاقتصادية التنافسية و تمكنت من بلوغ مراكز جد متقدمة ضمن كوكبة البلدان الأكثر تقدما في العالم، إنما كان ذلك نتيجة لقيام قادتها برسم طموحات و أهداف كبيرة و بعيدة المدى لاقتصاداتهم و لمجتمعاتهم ثم العمل على تحقيقها، و في هذا السياق يجب على الجزائر أن تطمح لأن تكون القوة الاقتصادية الفلاحية الأولى على مستوى شمال إفريقيا و البحر الأبيض المتوسط في المدى المتوسط و البعيد،وأن تكون مندمجة بفعالية في الاقتصاد العالمي بالنظر إلى الإمكانيات الضخمة التي تتوفر عليها، و تحقيق هذا الهدف الوسيط يجب أن يستهدف تحقيق هدف نهائي يتمثل في النمو الاقتصادي المستديم و يستهدف أيضا تحقيق مجموعة من الأهداف كالاكتفاء الذاتي، الأمن الغذائي للبلاد و ميزان تجاري فلاحي إيجابي له فائض، وهذا ما يجعل من القطاع الفلاحي الجزائري المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي في الجزائر، و بتعبير آخر،أنه يجب تحديد الهدف النهائي و الأهداف الوسيطة بطريقة كمية (الحساب و القياس الاقتصادي) و جد دقيقة ثم العمل على تحقيقها و تجسيدها على أرض الواقع.

2- إجراء تغيير جوهري على سلطة صنع و اتخاذ القرار الاقتصادي في القطاع الفلاحي في الجزائر:

بعد تحديد الطموح و الهدف النهائي للقطاع الفلاحي المتمثل في جعل من الجزائر قوة اقتصادية فلاحية أولى وهو هدف سياسي، فإن الأمر و بشكل حاسم يتطلب اختيار الفريق الذي سيتولى السلطة في الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة و الذي سيتكفل بالتخطيط الاستراتيجي للقطاع الفلاحي و يتعلق الأمر بضرورة وجود رجال و كفاءات اقتصادية جزائرية (في اختصاص التحليل، الحساب، القياس و التنبؤ الاقتصادي) قادرة على تصور، رسم و بناء استراتيجية قطاعية جديدة للقطاع الفلاحي في الجزائر تساعدهم في بنائها كفاءات تسييرية في إدارة الأعمال، ثم كفاءات فلاحية باعتبار أن القطاع الفلاحي هو في الأصل قطاع اقتصادي يختص بإنتاج الثروة و القيمة المضافة في المجال الفلاحي، و الهدف النهائي له هو هدف اقتصادي بحت يرتبط بمؤشرات اقتصادية و عوامل و مدخلات و مخرجات إنتاج، لتحقيق قيمة مضافة فلاحية منتجة.

و في الحقيقة، يعود ضعف أداء القطاع الفلاحي في الجزائر إلى فشل سلطة صنع و اتخاذ القرار في القطاع الفلاحي بالجزائر في جعل هذا القطاع القاطرة التي تقود النمو الاقتصادي في الجزائر باعتبار أن هذه السلطة تتكون أساسا و فقط من فئة الإطارات المتخرجة من معاهد الهندسة الفلاحية، و هذه الفئة بالذات هي غير مختصة و غير مؤهلة و ليس لها الدراية و المعرفة بالعلم و الفكر الاقتصادي و التسييري لقيادة القطاع الفلاحي الذي هو قطاع اقتصادي. لذا، فإنه من اللازم القيام بتغيير جوهري على سلطة صنع و اتخاذ القرار الاقتصادي في القطاع الفلاحي بالجزائر، و وضع حد و نهاية للاعتماد على الإطارات المتخرجة من معاهد الهندسة الفلاحية في تسيير القطاع الفلاحي بالجزائر.

3- إجراء تغيير جوهري على تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الفلاحة:

يعود ضعف أداء القطاع الفلاحي في الجزائر أيضا إلى تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الفلاحة الذي لا زال يعتمد على المرسوم التنفيذي رقم 2000-149 المؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1421 الموافق 28 يونيو سنة 2000 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الفلاحة، و طبقا لهذا المرسوم تضم الإدارة المركزية في وزارة الفلاحة التي هي تحت سلطة الوزير، الأمين العام و رئيس الديوان، المفتشية العامة و عشر (10) مديريات مركزية، و هذه الأخيرة لا تتوافق و المهام المسندة إليها مع الفكر و العلم الاقتصادي لإنتاج الثروة، كما أنها غير قادرة على رفع تحديات بناء قوة اقتصادية فلاحية تنافسية في الجزائر. لذا، فإنه من الواجب القيام بإجراء تغيير جوهري على تسمية و تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الفلاحة بما يتوافق و طموح بناء قوة اقتصادية فلاحية وطنية تنافسية وفقا للاستراتيجية القطاعية الجديدة للقطاع الفلاحي التي سوف تقوم ببنائها الكفاءات الاقتصادية الجزائرية، و إلى جانب المديرية العامة للغابات و المديرية العامة للصيد البحري يفضل أن تكون هناك على الأقل خمسة (05) مديريات عامة مركزية و كل واحدة منها تختص بالعمل على تعظيم عامل من عوامل الإنتاج الخمسة و هي: الأرض، العمل، الرأسمال، المقاولاتية و عامل المعرفة و الذكاء الاقتصادي الذي أصبح يعتبر المورد الحاسم لأجل إنتاج الثروة و تحقيق النمو و التفوق الاقتصادي، و هذا التعظيم لعوامل الإنتاج يجب أن يستهدف في النهاية تحقيق اقتصاديات الحجم و الإنتاج الكبير في القطاع الفلاحي، للوصول إلى تحليق هذا القطاع و جعله أرضية لبناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي المستديم.

4- ضرورة بناء استراتيجية جديدة للقطاع الفلاحي في الجزائر:

ينبغي أيضا بناء استراتيجية جديدة للقطاع الفلاحي على المدى المتوسط و البعيد و التي يجب أن تعهد إلى نخبة الكفاءات العلمية الاقتصادية و التسييرية الجزائرية التي يجب أن تكون على رأس سلطة صنع و اتخاذ القرار بالإدارة المركزية لوزارة الفلاحة، و يجب أن تكون هذه الاستراتيجية الجديدة استراتيجية هجومية تستهدف بناء موقع تنافسي للفلاحة الجزائرية على مستوى الاقتصاد العالمي، و يجب أن تتسم هذه الاستراتيجية بالمرونة و تتضمن تحقيق مجموعة من الأهداف الوسيطة المفتاحية و التي تسمى بإجراءات الأداء و هي:

4-1- ضرورة الوصول إلى تحقيق اقتصاديات الحجم في القطاع الفلاحي بالجزائر:

لأجل الوصول إلى بناء قوة اقتصادية فلاحية تنافسية، فإنه يتوجب العمل في القطاع الفلاحي على المدى الطويل والوصول في سنة 2035 إلى تحقيق مؤشرات اقتصادية كلية بتحقيق قيمة مضافة فلاحية تحقق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للبلاد تتجاوز 30 مليار دولار أمريكي و تحقيق قيمة مضافة فلاحية تؤدي إلى ميزان تجاري فلاحي إيجابي له فائض و الذي تتجاوز عائداته من العملة الصعبة 80 مليار دولار أمريكي لتعويض قطاع المحروقات،وهو ما يعني أن القطاع الفلاحي يجب أن يراهن على تحقيق قيمة مضافة فلاحية تتجاوز 110 مليار دولار أمريكي سنويا في حدود سنة 2035، و هذه القيمة المضافة الفلاحية يجب أن تتزايد باستمرار تبعا للزيادة السكانية و ارتفاع الطلب الوطني على الغذاء و أيضا زيادة متطلبات الاقتصاد الوطني من موارد العملة الصعبة، كما يجب أن يساهم القطاع الفلاحي بأكثر من 20

بالمائة في الناتج الداخلي الخام، و يستدعي تجسيد و تحقيق هذه الرهانات الكبيرة للقطاع الفلاحي تحقيق اقتصاديات الحجم و تعظيم الإنتاج الفلاحي من خلال تعظيم عوامل الإنتاج الخمسة المتمثلة في الأرض، العمل، الرأسمال، المقاولاتية، و عامل المعرفة و الذكاء الاقتصادي و مزجها بالكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف الاقتصادية الرقمية السالفة الذكر.

4-1-1- تعظيم عامل الإنتاج المتمثل في الأرض الفلاحية في القطاع الفلاحي بالجزائر:

تقدر المساحة الكلية للجزائر بـ 238.174.000 هكتار و هي تعتبر بذلك عاشر أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، و أول دولة عربية و إفريقية من حيث المساحة، منها 200 مليون هكتار أي ما يمثل 80 بالمائة من المساحة الإجمالية هي مشغولة من طرف الصحراء، تليها مساحة واسعة شبه جافة تقدر بـ 20 مليون هكتار تمتد من شمال الصحراء إلى الحد الجنوبي للهضاب العليا، و مساحة تتراوح ما بين 14 إلى 15 مليون هكتار هي مشغولة بواسطة السلاسل الجبلية في الشمال، و لا يبقى للمساحة الصالحة للفلاحة إلا امتداد يقدر بـ 8,3 مليون هكتار، أي بما يمثل 3,48 بالمائة من مساحة التراب الوطني و هي مساحة جد ضيقة و جد محدودة ،4 و هذا ما يعطي الانطباع بأن الجزائر ليست بلدا ذات طابع فلاحي و أنه لا يمكن للقطاع الفلاحي في الجزائر أن يراهن على تحقيق نتائج كبيرة بما يسمح له من أن يكون القاطرة التي تقود النمو الاقتصادي في الجزائر.

غير أن ذلك هو غير صحيح، فلقد أثبتت تجارب العديد من البلدان الجد فقيرة من حيث الموارد الطبيعية و الأراضي الفلاحية أو التي لها أراضي صحراوية أنه بفضل العلم و الإرادة الإنسانية يمكن تحقيق نتائج هامة في المجال الفلاحي كحالة كوريا الجنوبية التي لا تملك إقليما كبيرا حيث تبلغ مساحتها سوى 98.480 كلم² و يبلغ تعداد سكانها 60 مليون نسمة، و مقارنة بالجزائر يمثل تعداد سكانها ضعف سكان الجزائر و تمثل مساحتها سوى ثلث مساحة شمال الجزائر و مع ذلك فقد تمكنت من تحقيق أمنها الغذائي و تمكنت من التحليق الاقتصادي و هي تعتبر حاليا عاشر قوة صناعية عالمية ، 5و أثبتت أيضا تجارب العديد من البلدان بما لا يدعوا مجالا للشك أنه يمكن تحقيق نتائج جد ناجحة في مجال الإنتاج الفلاحي فوق الأراضي الصحراوية مثلما قامت به مقاطعة نينغشيا (NINGXIA) الذاتية الحكم لقومية هوي الصينية بشمال غرب جمهورية الصين الشعبية التي بالرغم من أن أراضيها هي صحراوية فهي تعتبر منطقة فلاحية بامتياز و من الطراز الأول و تعتبر سلة الصين الغذائية و هي إحدى المصادر السبعة الكبرى لإنتاج الحبوب في الصين، و تبلغ الأراضي الصالحة للزراعة المستصلحة من أراضيها الصحراوية بنحو 16 مليون هكتار ،6 كما أن التجارب التي قامت بها الجزائر في صحراءها في المجال الفلاحي قد أثبتت هي الأخرى نجاحها و هي تعطي نتائج جد هامة على الرغم من عدم تعميمها و توسيعها و تحقيق اقتصاديات الحجم في المجال الفلاحي في الصحراء الجزائرية.

إنه لأجل تحقيق اقتصاديات الحجم في المجال الفلاحي في الجزائر، فإنه يجب تعظيم عامل الإنتاج المتمثل في الأرض و هذا يتطلب أولا و استغلالا أمثلا للمساحة الصالحة للفلاحة المقدرة بـ 8,3 مليون هكتار و كذا للمساحة الكلية المستعملة من طرف الفلاحة في الجزائر المقدرة بـ 48.673.240 هكتار ،7 و في نفس الوقت يجب الإسراع لاستصلاح مساحة

تقدر بـ 20 مليون هكتار من الأراضي القابلة للاستصلاح سواء في الهضاب العليا أو المناطق الصحراوية في المناطق التي تتوفر على موارد مائية باطنية و يمكن بها تحقيق الإنتاج الكبير، و هذا حتى تقارب المساحة الصالحة للفلاحة حوالي 30 مليون هكتار في حدود سنة 2035، و تقارب المساحة الكلية المستعملة من طرف الفلاحة 70 مليون هكتار، و يجب القيام بتجميع الأراضي الفلاحية لأجل تحقيق الإنتاج الكبير و تطبيق زراعة جد عصرية، متطورة و كثيفة، مع وجوب تدخل الدولة للحفاظ على الأراضي الفلاحية و منع تحويل طابعها إلى أغراض أخرى مهما كانت أسباب و مبررات طلب هذا التحويل.

4-1-2- تعظيم عامل الإنتاج المتمثل في العمل في القطاع الفلاحي بالجزائر:

ينقسم عمال القطاع الفلاحي في الجزائر الذين لهم تأثير على الإنتاج الفلاحي إلى فئتين: الفئة الأولى و تمثل إطارات، و موظفي الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة أو مصالحها الخارجية، أما الفئة الثانية فتمثل المنتجين الفلاحيين بالمزارع الفلاحية، و بالنسبة للفئة الأولى فهي التي تسير، تصنع و تتخذ القرار الاقتصادي في هذا القطاع، و بالتالي فلها تأثير جد هام و حاسم في قيادته و توجيهه و تتشكل في جزئها الغالب من الإطارات المتخرجة من المعاهد العليا أو التكنولوجية المتوسطة للفلاحة، و هذا التركز في هذا التخصص بالذات الذي لا علاقة له بقيادة و تسيير القطاع الفلاحي إنما يشكل عائقا حقيقيا و حجرة عثرة أمام تطوره بالنظر إلى عدم دراية هذه الإطارات بالعلم الاقتصادي و إنتاج الثروة في المجال الفلاحي.

أما بالنسبة للفئة الثانية التي تقوم بأعمال الإنتاج الفلاحي فوق الأراضي الفلاحية فهي تعاني من عائقين: العائق الأول و يتمثل في كبر السن، حيث يقدر عدد المنتجين الفلاحيين الذين يتجاوز سنهم 50 سنة من العمر 597.970 منتج فلاحي و يمثل ذلك 80 بالمائة، و هناك أيضا 154.650 منتج فلاحي الذين تجاوزوا سن 70 سنة من العمر، في حين أن المنتجين الفلاحيين الأقل من ثلاثين سنة فهم يمثلون 07 بالمائة فقط، أما العائق الثاني فيتعلق بالمستوى التعليمي للمنتجين الفلاحيين، و هناك 66,6 بالمائة هم بدون مستوى تعليمي، 19 بالمائة لهم المستوى الابتدائي، 0,4 بالمائة لهم تكوين متخصص، 05,5 بالمائة لهم المستوى المتوسط، 03 بالمائة لهم المستوى الثانوي، و الذين لهم مستوى التعليم العالي فتقدر نسبتهم سوى بـ 1,5 بالمائة.8

إنه لأجل تحقيق اقتصاديات الحجم في المجال الفلاحي في الجزائر، فإنه يجب تعظيم عامل الإنتاج المتمثل في العمل بالكيفية التي تؤدي إلى احترام الاختصاص العلمي، و هذا يعني جعل القطاع الفلاحي في الجزائر قطاعا تسيره و تقوده نخبة الإطارات و الكفاءات الجزائرية المتخرجة من كليات العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، و توجيه بصفة إلزامية جميع الإطارات المتخرجة من المعاهد الوطنية للهندسة الفلاحية، و معاهد البيطرة و الكليات المتخصصة في البيوتكنولوجيا و علوم الأرض إلى أعمال الإنتاج الفلاحي في الأراضي الفلاحية، لأنها هي وحدها و دون غيرها تعتبر الفئة المؤهلة لمتابعة الدورة البيولوجية الحيوانية و النباتية و ما يحيط بها، كما يجب تشبيب القطاع الفلاحي و هي الشروط وحدها التي تعظم عامل الإنتاج المتمثل في العمل و تسمح بتحقيق الإنتاج الكبير و اقتصاديات الحجم في المجال الفلاحي في الجزائر.

4-1-3 – تعظيم عامل الإنتاج المتمثل في الرأسمال في القطاع الفلاحي بالجزائر:

منذ انسحاب الدولة في سنة 1987 من تسيير القطاع الفلاحي و هذا الأخير يعاني من صعوبات الاستثمار و هذا بسبب عدم تسوية مشكل العقار الفلاحي و صعوبة الوصول إلى التمويلات البنكية بالنظر إلى أن القطاع البنكي الجزائري هو قطاع مسير من طرف الإدارة المالكة له التي هي الدولة، و هو قطاع احتكاري لا يحتكم إلى ميكانيزمات المنافسة. و لأجل زيادة الإنتاج الفلاحي في الجزائر و فتح المجال أمام الاستثمار الوطني بغية رفع معدلات الاستثمار في هذا القطاع، قامت السلطات العمومية بإعادة الأراضي المؤممة و المتبرع بها في إطار الثورة الزراعية و الموضوعة تحت حماية الدولة إلى أصحابها الأصليين تطبيقا للأمر رقم 95-26 المؤرخ في 25 سبتمبر سنة 1995، المعدل و المتمم، و هذا لأجل تحرير و تشجيع المبادرات الخاصة في هذا القطاع، كما تم إصدار القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 غشت سنة 2010، الذي يحدد شروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، الذي تضمن أحكاما جديدة منها إمكانية السماح بجعل حق الامتياز قابلا للتنازل و التوريث و الحجز، و كذا إمكانية السماح للمستثمرات الفلاحية بإبرام عقد شراكة بموجب عقد رسمي مشهر، مع أشخاص طبيعيين ذوي الجنسية الجزائرية أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، غير أنه و بعد مرور أكثر من خمسة سنوات من صدور هذا القانون لم يتم إصدار نصوصه التطبيقية لفتح المجال في القطاع الفلاحي أمام الرأسمال الوطني، الأمر الذي يؤكد غياب الإرادة السياسية للدفع بالاستثمار الفلاحي.

و من جهة ثانية، لم يحقق الدعم المالي الذي تقدمه الدولة للمنتجين الفلاحيين في إطار تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) أو في إطار تطبيق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي النتائج المرجوة، لأن هذا الدعم تم تقديمه للمنتجين الفلاحيين في أعلى (en Amont) الاستثمار و ليس في أسفله (en Aval)، الأمر الذي أدى إلى تحويله نحو غايات أخرى، و هذا عكس البلدان المتقدمة التي نجحت في سياستها للدعم الفلاحي و حققت نتائج معتبرة في مجال الإنتاج الفلاحي حيث تقدم هذا الدعم في الأسفل و ليس في الأعلى حتى تشجع المنتج الفلاحي الحقيقي على الزيادة في إنتاجه الفلاحي. لذا و لأجل تعظيم عامل الإنتاج الفلاحي المتمثل في الرأسمال، فإنه يتوجب بناء ترسانة قانونية و تنظيمية تتعلق بتشجيع الاستثمار الوطني و حتى الأجنبي في القطاع الفلاحي وتطبيقها ميدانيا و بفعالية و دون تردد، و ينبغي للدولة أن تقدم الدعم المالي للمنتجين الفلاحيين في أسفل الاستثمار و ليس في أعلاه لتشجيع المنتجين الفلاحيين الحقيقيين على الزيادة في إنتاجهم الفلاحي و بلوغ اقتصاديات الحجم.

4-1-4- تعظيم عامل الإنتاج المتمثل في المقاولاتية في القطاع الفلاحي بالجزائر:

لقد قسم الفقه التقليدي عوامل الإنتاج إلى ثلاثة عوامل هي: الأرض، العمل و الرأسمال، لكن النظرية الحديثة لألفريد مارشال أضافت المقاولاتية كعامل رابع إلى جانب عوامل الإنتاج الثلاثة السالفة الذكر، و يعتبر عامل المقاولاتية أحد أهم عوامل الإنتاج باعتبار أن المقاول يقوم بدور جد حيوي في الجمع بين عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية و هو شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة، كما يعتمد على الاختراعات و التقنيات المبتكرة من أجل الوصول إلى توليفات إنتاجية جديدة و يتحمل في ذلك مخاطر هذه العملية في إطار اقتصاد السوق التنافسي.9 و المقاول في المجال

الفلاحي هو أفضل من العامل الفلاحي لأنه يدخل الابتكار و ينظم عوامل الإنتاج للتنافس على إنتاج القيمة المضافة الفلاحية و تحقيق أقصى ربح ممكن للتغلب على منافسيه،و طبقة المقاولين هي القاطرة التي تقود إنتاج الثروة و بغيابها تنعدم طموحات التنافس على إنتاج الثروة و المساهمة في دفع إنتاج الثروة في القطاع الفلاحي، و هذا هو بالضبط واقع الحال في الجزائر بالنظر إلى أنها لا تزال في مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق و لم تقم ببناء هذا الاقتصاد بعد، كما أنها لم تتمكن من خلق طبقة حقيقية من المقاولين القادرين على قيادة إنتاج الثروة في المجال الفلاحي.

فالقطاع الفلاحي في الجزائر لا يتوفر على طبقة حقيقية من المقاولين القادرة على تنظيم عوامل الإنتاج بفعالية و مزجها بأفضل التوليفات للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن في المجال الفلاحي، حيث أنه في الغالب الذي يقوم بأعمال الإنتاج الفلاحي هم المنتجون الفلاحيون، و لأجل تعظيم عامل الإنتاج المتمثل في المقاولاتية، فإن الأمر يقتضي أولا وجود إرادة سياسية و أيضا وجوب إسناد قيادة القطاع الفلاحي في الجزائر إلى نخبة الإطارات الجزائرية المتخرجة من الكليات الاقتصادية لكونها وحدها المؤهلة و القادرة على فهم الفكر الاقتصادي و التعامل معه بإيجابية و وحدها يمكن أن تسمح بفتح مجال الاستثمار الفلاحي و إنتاج القيمة المضافة الفلاحية أمام المقاولين الجزائريين و حتى الأجانب.

4-1-5- تعظيم عامل الإنتاج المتمثل في المعرفة و الذكاء الاقتصادي لبناء قوة فلاحية تنافسية:

يعتبر عامل الإنتاج المتمثل في المعرفة و الذكاء الاقتصادي مورد استراتيجي لإنتاج الثروة و مفتاح الإنتاجية و التنافسية، و قد أصبح عامل الإنتاج الأساسي، و القوة الدافعة الرئيسية و المورد الذي لا ينضب لإنتاج الثروة، و نتيجة لذلك فقد أصبح الاقتصاد عالميا يتجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة الذي تزداد فيه نسبة القيمة المضافة المعرفية بشكل كبير، و جميع البلدان التي تمكنت من بناء قوة فلاحية تنافسية و حققت التحليق الفلاحي ثم الاقتصادي إنما يعود ذلك في نسبته الكبيرة إلى المعرفة و الذكاء الاقتصادي، باعتبار أن المعرفة هي محرك الإنتاج و النمو الاقتصادي، و يمكنها تغطية نقص أو عجز عوامل الإنتاج التقليدية، أما الذكاء الاقتصادي فهو يسمح باقتناص الفرص، رصد التهديدات، تلبية حاجيات الأعوان الاقتصاديين فيما يخص المعلومات و المعارف ذات القيمة المضافة العالية من أجل المساعدة على اتخاذ القرارات و تحسين التنافسية.10 و بالتالي فالذكاء الاقتصادي هو مصدر للتأثير و القوة و التنافسية و صناعة القوة الاقتصادية، غير أن هذا العامل الهام و الحاسم في العملية الإنتاجية الفلاحية يبقى مهملا و مغيبا من طرف السلطة المكلفة بقيادة القطاع الفلاحي في الجزائر، بالنظر إلى عدم قيامها بتثمين الكفاءات العلمية الجزائرية و بالأخص الاقتصادية منها و تهميشها و عدم الاعتماد عليها و عدم الاستفادة من الأبحاث الأكاديمية، بالإضافة إلى عدم وجود تعاون أصلا بين القطاع الفلاحي بالجزائر و الجامعة الجزائرية و باقي الجامعات العالمية.

إن تعظيم هذا العامل في المجال الفلاحي يتطلب وجوب اعتماد القطاع الفلاحي في الجزائر في قيادته و في تسييره على العلم و المعرفة و العقل و كذا الاعتماد على البحث العلمي في مجال الإنتاج الفلاحي و ضرورة إسناد قيادته إلى نخبة الكفاءات الجزائرية المتخصصة في المجال الاقتصادي التي تبقى وحدها مالكة مفتاح التحليق الفلاحي و بناء قوة اقتصادية فلاحية وطنية تنافسية.

إذن، فبناء قوة اقتصادية فلاحية وطنية تنافسية منتجة للثروة و للقيمة المضافة يشترط و يتطلب في الأساس تحقيق اقتصاديات الحجم في المجال الفلاحي في الجزائر من خلال تعظيم عوامل الإنتاج الفلاحي الأمر الذي يؤدي إلى رفع منحنى إمكانيات الإنتاج نحو الأعلى، و هو قاعدة و دعامة بناء اقتصاد وطني قوي و تنافسي.

4-2- ضرورة ربط القطاع الفلاحي بباقي قطاعات الاقتصاد الوطني:

في الحقيقة أن تحقيق رهانات و طموحات القطاع الفلاحي في الجزائر المتمثلة في الاكتفاء الذاتي، الأمن الغذائي و ميزان تجاري فلاحي إيجابي له فائض و بناء قوة اقتصادية فلاحية وطنية تنافسية لا يرتبط حصريا بالقطاع الفلاحي في الجزائر، و لا بالسياسات الفلاحية وحدها فقط و إنما يرتبط قبل كل شيء بمستوى التنمية الاقتصادية بصفة عامة و لا سيما بالقطاع الصناعي و تنوع الجهاز الإنتاجي الوطني و القدرة الشرائية للسكان ،11 لذا فالتآخر المسجل في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر يجد جذوره في التخلف الاقتصادي و الاجتماعي في جميع بيئته: تخلف في التنمية الصناعية، البحث العلمي، نظام التكوين، حوكمة الشؤون العمومية، و التبعية الغذائية، و ضعف أداء القطاع الفلاحي ما هو إلا تعبير للإنجراح الحاد للاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية.12

و على هذا الأساس، فلأجل تحقيق رهانات و طموحات القطاع الفلاحي في الجزائر السالفة الذكر، فإنه ينبغي ربط القطاع الفلاحي في الجزائر بباقي قطاعات الاقتصاد الوطني، و معنى ذلك بناء تمفصل حقيقي بين القطاع الفلاحي و القطاع الصناعي من جهة و بين القطاع الفلاحي و قطاع الخدمات من جهة أخرى، و يجب أن يكون هناك تشابك أمامي و خلفي في جدول المدخلات و المخرجات و كل قطاع يعطي للقطاعات الأخرى، و كلما كان جدول المدخلات و المخرجات معبأ بالأرقام يعني ذلك وجود تشابك و وجود نمو قطاعي و نمو اقتصادي، و كلما كانت هناك أصفار يعني ذلك تشتت الاقتصاد و عدم وجود نمو قطاعي و نمو اقتصادي.

4-2-1- ضرورة ربط القطاع الفلاحي بالقطاع الصناعي:

عوض أن يشكلا كل من قطاعي الفلاحة و الصناعة في الجزائر نظاما في الأسفل و في الأعلى فهما ليسا مترابطان بطريقة كافية، ففي أعلى الفلاحة، فقد إنهار القطاع التمويني الفلاحي المحلي (صناعة الجرارات، الآلات، الأسمدة، أدوات تركيب البيوت البلاستيكية، ... إلخ) في سنوات التسعينات بسبب انسحاب الدولة من الدائرة الاقتصادية مع بداية سنوات 1980 و هذا ما أدى إلى عدم استقرار المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS) العمومية المستهلكة الكبيرة للمدخلات الفلاحية، و أيضا بسبب إلغاء دعم الدولة المفروض بواسطة برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) الذي تم توقيعه مع صندوق النقد الدولي (FMI)، كما أن المجهودات المبذولة في إطار تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 لم تأتي بثمارها. 13

و في أسفل الفلاحة، فلقد كان على الصناعات الغذائية الفلاحية التي وظيفتها تحويل المنتجات ذات المصدر الفلاحي أساسا لغايات غذائية أن تربط علاقات جد مميزة مع الفلاحة الجزائرية، و هو الأمر الذي لم يحدث باعتبار أن هذه

الصناعات الغذائية الفلاحية تبقى مرتبطة بصفة كبيرة بالمنتجات الفلاحية المستوردة و لا يوجد هناك تمفصل حقيقي بين القطاع الفلاحي و الصناعات الغذائية الفلاحية في الجزائر.

إن ربط القطاع الفلاحي بالقطاع الصناعي هو مهمة يجب أن تسجل ضمن المقاربة الجزائرية الأصيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم في إطار البناء الاقتصادي، و ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية، و يتوجب أن تمر عبر إعادة التنظيم الكلي للشعب الغذائية الفلاحية و الاستعانة بنخبة الكفاءات الاقتصادية الجزائرية و جميع المتعاملين الاقتصاديين المعنيين (منتجين فلاحيين، محولين، موزعين، ممولين، ...إلخ) للمساهمة في تحديد صيغ تمفصل الفلاحة بالصناعات الأكثر فعالية بهدف جعل من الصناعات الغذائية الفلاحية محرك نمو القطاع الفلاحي في الجزائر الذي يسمح في النهاية باندماجه بفعالية في الاقتصاد الغذائي الفلاحي العالمي، و معنى ذلك أن نتيجة هذا الربط و التمفصل ستؤدي إلى تصدير منتجات غذائية فلاحية جزائرية تنافسية تتضمن قيمة مضافة أعلى من المنتجات الفلاحية العادية بما يسمح بجذب القطاع الفلاحي نحو الأعلى و تحليقه.

4-2-2- ضرورة ربط القطاع الفلاحي بقطاع الخدمات:

يتوجب أيضا ربط القطاع الفلاحي في الجزائر بقطاع الخدمات كالسياحة، و هذا الربط سيساهم من جهة في دفع القطاع الفلاحي و من جهة ثانية في تطوير السياحة، فالعديد من البلدان المتقدمة تطبق نظام الفلاحة السياحية (Agro-tourisme) و هنا تكون المنتجات الفلاحية التي يتم إنتاجها تبعا للمؤشرات الجغرافية ، و أيضا مناطق الإنتاج الفلاحي أماكن للجذب السياحي أو مدخلات للصناعة السياحية، ففي محافظة شاندونغ بجنوب شرق جمهورية الصين الشعبية هناك حقول شاسعة لنبات زهرة اللوتس التي تستخدم جذورها كغذاء للاستهلاك المحلي أو للتصدير إلى دول جنوب شرق آسيا و في الوقت نفسه تعتبر نفس هذه الحقول أماكن هامة للجذب السياحي و الصناعة السياحية، و أخذا بهذه التجربة يمكن للجزائر أن تجعل من مناطقها الفلاحية المختلفة المنتشرة عبر التراب الوطني و الغنية بالمنتجات الفلاحية المتميزة أماكن للجذب السياحي و ترقية السياحة و في الوقت نفسه محرك لنمو القطاع الفلاحي و تحقيق النمو الاقتصادي المستديم.

4-3- ضرورة إدماج القطاع الفلاحي بفعالية في الاقتصاد الفلاحي الغذائي العالمي:

يتوقف تحقيق رهانات و طموحات القطاع الفلاحي في الجزائر المتمثلة في الاكتفاء الذاتي، الأمن الغذائي و ميزان تجاري فلاحي إيجابي له فائض أولا على ضرورة بناء قوة اقتصادية فلاحية وطنية تنافسية تسمح بتحقيق اقتصاديات الحجم في القطاع الفلاحي بالجزائر، ثم ضرورة ربط هذا القطاع بالقطاع الصناعي بهدف بناء قوة صناعية غذائية فلاحية جزائرية تنافسية هدفها من جهة تلبية الطلب المحلي للمنتجات الغذائية الفلاحية و من جهة ثانية اختراق الأسواق العالمية و هذا بغية تمكين القطاع الفلاحي بالجزائر من إدماجه بفعالية في الاقتصاد الفلاحي الغذائي العالمي.

و لا يمكن أن يتحقق هذا الإدماج الذي له دور حاسم في تحليق القطاع الفلاحي بالجزائر إلا في إطار استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية المبنية على تشجيع الصادرات حتى تكون محفزا لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم، المبنية على تعظيم فكرة المزايا النسبية التي تقوم عليها التجارة الدولية و الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير المتمثل في اتساع السوق

الدولية، ثم اختراقها لزيادة الصادرات الفلاحية و لا سيما صادرات المنتجات الفلاحية التي لدينا فيها مزايا نسبية تبعا للمؤشرات الجغرافية، و كذا صادرات منتجات الصناعات الغذائية الفلاحية التي تتضمن قيمة مضافة عالية بهدف تحقيق فائض كبير في الميزان التجاري الفلاحي الجزائري الذي يجب أن تتجاوز قيمته 80 مليار دولار أمريكي في حدود سنة 2035 لتعويض قطاع المحروقات.

و معنى ذلك، أن تحقيق و نجاح هذا الإدماج بفعالية يتطلب تحقيق التفوق في إنتاج منتجات فلاحية تنافسية و التفوق في بناء قوة صناعية غذائية فلاحية تنافسية بالنسبة لدول شمال إفريقيا ثم الدول المتوسطية، و يتطلب النجاح في اكتساح الأسواق الجهوية و العالمية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (WTO) و وجود جهاز قوي و فعال لترقية الصادرات الجزائرية، و يحبذ أن تكون هناك وزارة للتجارة الخارجية تعمل بالتنسيق مع وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري و كذا وزارة الصناعة و المناجم في إطار تجسيد المقاربة الجزائرية الأصيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم.

إن تحقيق النمو المستديم في الجزائر لا يتحقق إلا في إطار مقاربة جزائرية أصيلة لتحقيق هذا النمو الاقتصادي و هذه المقاربة تقتضي تجسيد عوامل النجاح المفتاحية المشتركة، و من بين أهم عوامل النجاح المفتاحية هناك العامل المتمثل في بناء اقتصاد جديد تنافسي منتج للثروة و للقيمة المضافة و لا يتحقق بناء هذا الاقتصاد إلا ببناء قاعدته و أرضيته المتمثلة في القوة الاقتصادية الفلاحية التنافسية، و هذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها إلا بتحقيق الإنتاج الكبير و اقتصاديات الحجم في المجال الفلاحي و الرفع في منحنى إمكانيات الإنتاج، و هذا لا يتحقق بتسييس القطاع الفلاحي و بقاء سلطة اتخاذ القرار في الإدارة الفلاحية في يد الإطارات المتخرجة من معاهد الهندسة الفلاحية، بل يقتضي وجود إرادة سياسية للنهوض بهذا القطاع تترجم في الواقع بمنح قيادة تسيير هذا القطاع إلى الكفاءات الاقتصادية و التسييرية الجزائرية التي في حوزتها وحدها مفتاح تحليق القطاع الفلاحي في الجزائر.

الخاتمة : بعد دراستنا لإشكالية هذا البحث فقد توصلنا إلى النتائج التالية: – أن سياسة دعم النمو الاقتصادي و تعزيز إنتاج الثروة المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001–2014 المستلهمة من النظرية الكينيزية و من نظريات النمو الداخلي لم تتمكن من دعم النمو الاقتصادي في الجزائر و تحقيق معدلات عالية له و تحقيق النمو الاقتصادي المستديم.

– أن السياسة الاقتصادية المطبقة على القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2001–2014 لم تؤدي إلى التحليق بهذا القطاع و جعله القاطرة التي تقود النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث يبقى أداءه ضعيفا و النتائج المحققة ليست بحجم الأموال المضخة و أيضا ليست بحجم الطموحات الكبرى المرجوة.

– أنه لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر إلا من خلال بناء قوة اقتصادية فلاحية تنافسية تكون أرضية و أساس بناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية منتجة للثروة و للقيمة المضافة في إطار تجسيد عوامل النجاح المفتاحية المشتركة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر.

– التوصيات و الاقتراحات:

على ضوء نتائج الدراسة، فإنه يمكن إيجاز أهم التوصيات و الاقتراحات كالآتي:

– يرتبط تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر بضرورة بناء قوة اقتصادية فلاحية تنافسية تكون أرضية و أساس بناء قوة اقتصادية وطنية تنافسية.

– يجب أن تكون هناك إرادة سياسية للنهوض بالقطاع الفلاحي و جعله قوة فلاحية تنافسية جهوية و عالمية بأهداف كمية و طموحات و نتائج جد كبيرة على المدى المتوسط و الطويل.

– إن النهوض بالقطاع الفلاحي يكمن أولا في تغيير سلطة صنع و اتخاذ القرار في هذا القطاع و منحها إلى الكفاءات الوطنية المتخرجة من كليات العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.

– يرتبط بناء قوة اقتصادية فلاحية تنافسية بتحقيق اقتصاديات الحجم في القطاع الفلاحي و تحقيق هذه الأخيرة يتعلق برفع منحنى إمكانيات الإنتاج الفلاحي من خلال تعظيم عوامل هذا الإنتاج الفلاحي.

– يرتبط تحقيق أهداف و طموحات القطاع الفلاحي في الجزائر بالاعتماد على العلم و الفكر الاقتصادي و التسييري و العقل لتجنيد و استغلال كل المؤهلات و الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر.

– أن الإمكانيات للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر هي كبيرة و يبقى فقط كيفية تجنيدها و استغلالها لتحقيق هدف واحد هو بناء قوة اقتصادية فلاحية تنافسية في الجزائر.

الهوامش:

Rapport sur la croissance « Stratégies à l'appui d'une croissance Durable et d'un développement Solidaire », Editions ESKA, Banque Mondiale, juin 2008, p 25.

طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم – دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص85.

Mourad BOUKELLA, L'Algérie de demain relever les défis pour gagner l'avenir, Politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire, FRIEDRICH EBERT STIFTUNG, Septembre 2008, p 02.

BOUKELLA Mourad, Les Industries agro-alimentaires en Algérie : politiques, structures et performances depuis l'indépendance, Centre internationale de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes, 1996, op cit, p 19.

MOUHOUBI Salah, Les Vulnérabilités, Cas de l'Algérie, ENAG Editions, Alger, 2009, p 19-20.

le 03.04.2016. consulté http://www.almashhad-alyemeni.com/news43570.htlm, page

تقرير حول العقار الفلاحي، مديرية التنظيم العقاري و حماية الأملاك، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية2015 .

Recencement Géneral de l'Agriculture 2001, Rapport Général des résultats définitifs, Direction des Statistiques Agricoles et des systèmes d'informations, Juin 2003, Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, p 40-43.

S.Boutillier et D. Uzunidis, La légende de l'entrepreneur, Editions la découverte et Syors, Paris, 1999, p 30.

وسام داي، تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر واقع و آفاق، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، 2014، ص 05.

BOUKELLA Mourad, La sécurité alimentaire est l'affaire du développement économique du pays, journal de la tribune, 16.09.2008.

BOUKELLA Mourad, Les Industries agro-alimentaires en Algérie : politiques, structures et performances depuis l'indépendance, p 46.

Mourad BOUKELLA, L'Algérie de demain relever les défis pour gagner l'avenir, Politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire, op cit p 34-35.